والخطوات الاسرائيلية أحادية الجانب لا يمكن ان تكون بديلاً من ذلك. لكن الوضع السياسي يعلمنا ان على اسرائيل ان تستعد لمواجهة واقع لا تنشأ فيه شروط لاجراء مفاوضات سياسية، بل تضطر فيه الى مواصلة احتفاظها بالمناطق خلال السنوات الخمس او العشر المقبلة، وان تقوم بضمان الهدوء والامن والاستقرار هناك. ولذا، فهناك اهمية خاصة لتكريس أقصى الانتباه للتطورات الداخلية هناك.

لقد ادت سياسة اسرائيل في يهودا والسامرة وغزة، في مجالات الحياة المختلفة، وعلى امتداد السنين، الى ازدياد مطرد في ارتباط المناطق [المحتلة] وسكانها باسرائيل، الى حد خلْق واقع متقدم من الضم الزاحف. وهذه السياسة، التي تسارعت بشكل خاص في فترة حكومات الليكود، وجدت، من جملة امور اخرى، تعبيراً عنها، في حينه، في الانتشار الواسع، وغير المراقب، للنشاط الاستيطاني، وفي مصادرة الاراضي بصورة غير قانونية، وفي عزل رؤساء البلديات.

ان المسارات الناجمة عن احتلال طويل الامد، تترك آثاراً سلبية في التطورات في اوساط سكان يهودا والسامرة وغزة، وهي ذات ابعاد مدمرة بالنسبة إلى المجتمع الاسرائيلي. فهذا الواقع الدائم ينمّي، في اوساط سكان يهودا والسامرة وغزة، شروط التطرف السياسي، ويكبح امكان نشوء بنية تحتية سياسية، واجتماعية، مؤيدة للمفاوضات السياسية والحكم الذاتي.

وفي المقابل، فان تعميق هذه المسارات الخطيرة يقوي، في اسرائيل، رأي اولئك الذين يرون في الواقع القائم وضعاً دائماً والذين يدّعون بانه لم يعد هناك امكان لفك الارتباط بين اجزاء من يهودا والسامرة وغزة وبين دولة اسرائيل.

وهناك انعكاسات سياسية داخلية لهذا الوضع، جوهرها تدعيم مواقف اليمين في اوساط الجمهور. لكن الاهم هو ان استمرار السيطرة الاسرائيلية، بالشكل القائم وبقوة الارتباط والتبعية الحالية، يشوه الطابع الاجتماعي لاسرائيل ويلحق الضرر بقيمها الديمقراطية والصهيونية. فالنظرة الى العمل [الانتاج]، والتطرف القومي، وظاهرة العنصرية، والمعيار المرتكز على وجود سكان من فئتين؛ كل هذه الامور هي جزء قليل من اشارات الانذار. فدولة اسرائيل تتحول، شيئاً فشيئاً، الى دولة اقل صهيونية، واقل ولاء لقيم الديمقراطية والمساواة امام القانون.

وفي فترة حكومة التكتل الوطني، تواصلت، واستمرت ـ تقريباً كما في الماضي ـ ، مسارات الضم وتعميق الارتباط، مع انه حيل دون اقامة المزيد من المواقع الاستيطانية.

هذه التأثيرات السلبية في سكان المناطق [المحتلة] ودولة اسرائيل، وانعدام حل سياسي فوري، يحتمان منح ما يجرى في المناطق اهتماماً خاصاً، وكذلك بلورة وتحقيق سياسة جديدة تحدث تغييراً في مجرى التطورات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، في يهودا والسامرة وغزة. ومثل هذه السياسة يجب ان تقلص التبعية الاقتصادية والادارية، وان تقلل قوة السيطرة الاسرائيلية على الحياة اليومية في المناطق [المحتلة]، الى الحد الادنى المطلوب لحفظ الامن.

ومن المهم التأكيد، ان معالجة هذا الموضوع لا تتناقض مع وجهة نظر حزب العمل الاساسية بشأن طابع الحل الدائم، في ما يتعلق بالحدود التي يمكن الدفاع عنها وحيوية النظامين، الامني والاستيطاني، في غور الاردن وشمال البحر الميت ومنطقة غوش عتسيون. فضلاً عن ذلك، فسياسة جديدة كهذه، ستقوي العناصر المعتدلة في اوساط الفلسطينيين في سعيها الى الحوار، والحلول الوسط، والسلام.

اقتصاد يهودا والسامرة وغزة

ان عملية اندماج اقتصاد المناطق [المحتلة] بالاقتصاد الاسرائيلي اخذت تتسع، اكثر فاكثر. ونتيجة هذا المسار، هي ارتباط سلبي، وشبه مطلق، للمناطق باسرائيل. فالمناطق [المحتلة] هي مُزوِّد لقوة العمل الرخيصة في سوق محمية للبضائع الاسرائيلية، وهي مُزوِّد، ايضاً، للسلع الاستهلاكية الاولية. وكلما تعمق الاندماج، كلما اصبح فك الارتباط أصعب.